ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

أثر التحول الرقمي على جودة وشفافية التقارير المالية: دراسة تحليلية للفجوة بين الإطار التشريعي والتطبيق في القطاع المصرفي الليبي في ضوء قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022

أ. ريهام موسى عبد المجيد الســـكران*
محاضر كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
rmsakran@gmail.com
أ. انتصار حمد حسين طاهر ، كلية تقنية المعلومات – جامعة بنغـــازي
entesar.alfsai@uob.edu.ly
أ. ناهد فتحي بوسمرة السعيط ، كلية الاقتصاد- جامعة طبرق
nahedalsaaity@gmail.com
أماني حمد حسين طاهر ، معيدة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
amani.hamad@uob.edu.ly
تاريخ الاستلام 1/22 / 2026م تاريخ القبول 5 / 5 / 2026م

The Impact of Digital Transformation on the Quality and Transparency of Financial Reports: An Analytical Study of the Gap Between the Legislative Framework and Implementation in the Libyan Banking Sector in Light of Electronic Transactions Law No. (6) of 2022

A. Riham Moussa Abdel Majid Al-Sakran*
Lecturer, College of Economics – University of Benghazi
rmsakran@gmail.com
A. Intisar Hamad Hussein Taher, College of Information Technology – University of Benghazi
entesar.alfsai@uob.edu.ly
A. Nahed Fathi Bousmerah Al-Saait, College of Economics – University of Tobruk
nahedalsaaity@gmail.com
Amani Hamad Hussein Taher, Teaching Assistant, College of Economics – University of Benghazi
amani.hamad@uob.edu.ly

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

Abstract

This study revolves around evaluating the impact of digital transformation on developing banking operations and enhancing the quality and transparency of financial reporting in Libyan commercial banks. It primarily aimed to analyze the extent to which digital technologies align with the requirements of the regulatory framework, particularly Law No. (6) of 2022, and to determine the reflection of this alignment on the qualitative characteristics of accounting information, in terms of relevance, reliability, and comparability. To achieve this, the study adopted the descriptive analytical approach by employing content analysis of documents and legislations issued by the Central Bank of Libya, in addition to the International Financial Reporting Standards (IFRS), in a way that ensures building an analysis based on integrated regulatory and professional foundations. The study sample consisted of a set of legal and regulatory frameworks, including the Electronic Transactions Law, the Banking Governance Guide (2024), and the Data Protection Regulation (2025), reflecting the comprehensiveness of the regulatory environment under study.

The results of the study showed that the legislative environment in Libya is witnessing a noticeable development that supports the shift toward digitalization at the legal level; however, this development has not been accompanied by a similar maturity at the level of practical implementation, in light of the persistence of what can be described as "formal digitalization," and the existence of a technological and institutional gap that limits the effective utilization of existing legislative frameworks. This has been reflected in a clear variation in the levels of disclosure and transparency among commercial banks. This indicates that the problem does not lie in legislative deficiency as much as it is related to weak integration between the technological infrastructure and the requirements of the actual implementation of international standards. In light of these results, the study recommended that the Central Bank of Libya should assume a more effective role by issuing a unified national guiding framework that regulates the relationship between digital systems and the requirements of international standards, in addition to obligating banks to adopt and activate electronic auditing systems. This would contribute to narrowing the gap between the legislative framework and practical implementation, improving the quality of financial reports, and enhancing confidence in the Libyan banking system.

Keywords:
Digital Transformation, Banking Operations Efficiency, Financial Reporting Quality, Regulatory Framework, Content Analysis, Libyan Banking Sector.

الملخـــــــص:

تتمحـور هـذه الدراسـة حـول تقيـيم أثـر التحـول الرّقمـي فـي تطـوير العمليـات المصرفية وتعزيز جودة وشفافية التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، حيث سعت إلى تحليل مدى مواءمة التقنيات الرقمية لمتطلبات الإطار التشريعي المنظم، ولا سيما قـانون رقـم (6) لسـنة 2022، وتحديـد انعكـاس ذلـك علـى الخصـائص النوعيـة للمعلومات المحاسبية، من حيث الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنـة. ولتحقيـق ذلـك، اعتمدت الدراسة على المـنهج الوصـفي التحليلـي، مـن خـلال توظيـف أسـلوب تحليـل المحتـوى للوثـائق والتشـريعات الصـادرة عـن مصـرف ليبيـا المركـزي، إلـى جانـب المعايير الدولية للتقارير الماليـة (IFRS)، بمـا يضـمن بنـاء تحليـل يسـتند إلـى أسـس تنظيمية ومهنية متكاملة، كما تمثلت عينة الدراسـة فـي مجموعـة مـن الأطـر القانونيـة والرقابية، شملت قانون المعاملات الإلكترونية، ودليل الحوكمـة المصـرفية (2024)، واللائحة التنظيمية لحماية البيانات (2025)، بما يعكس شمولية البيئة التنظيميـة محـل الدراسة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن البيئة التشريعية في ليبيا تشهد تطوراً ملحوظاً يدعم التحول نحو الرقمنة على المستوى القانوني، إلا أن هذا التطور لم يواكبـه نضـج مماثـل علـى مسـتوى التطبيـق العملـي، فـي ظـل اسـتمرار مـا يمكـن وصـفه بالرقمنـة الشكلية، ووجود فجوة تقنية ومؤسسية تحد من الاستفادة الفعلية مـن الأطـر التشـريعية القائمة، الأمر الذي انعكس في صورة تباين واضح في مسـتويات الإفصـاح والشـفافية بين المصـارف التجارية. ويشير ذلك إلـى أن الإشـكالية لا تكمـن فـي قصـور التشـريع بقدر ما ترتبط بضعف التكامل بين البنيـة التقنيـة ومتطلبـات التطبيـق الفعلـي للمعـايير الدولية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصـت الدراسـة بضـرورة اضـطلاع مصـرف ليبيـا المركزي بدور أكثر فاعليـة مـن خـلال إصـدار دليـل وطنـي استرشـادي موحـد يـنظم العلاقة بين الأنظمة الرقمية ومتطلبات المعايير الدوليـة، إلـى جانـب إلـزام المصـارف بتبني وتفعيل أنظمة المراجعة الإلكترونية، بما يسهم فـي تضـييق الفجـوة بـين الإطـار التشريعي والتطبيق العملي، ويرفع من مستوى جودة التقارير المالية، ويعزز الثقة في النظام المصرفي الليبي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، كفاءة العمليات المصرفية، جودة التقارير المالية، الإطار التشريعي، تحليل المحتوى، القطاع المصرفي الليبي.

1.1 مقدمة :

أصبح التحول الرقمي أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشفافية في القطاع العام، ومع الاتجاه العالمي المتسارع نحو الرقمنة، تبنّت الحكومات تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة بهدف تحسين كفاءة العمليات المالية ودعم اتخاذ قرارات أكثر دقة، ويعد توظيف التقنيات الرقمية في الإدارة المالية أداة مهمة لترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، إذ يسهم في تقليل مظاهر الفساد المالي وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية (الساري، 2025).

وانطلاقًا من الدور المحوري للقطاع العام في تطوير النظم المالية والإدارية، امتدت آثار التحول الرقمي لتشمل القطاع المصرفي باعتباره أحد أهم مكونات النظام المالي، حيث يشهد هذا القطاع تطورًا ملحوظًا في أنظمة المحاسبة والمعلومات المالية نتيجة تبني التقنيات الرقمية الحديثة، وفي هذا السياق، انعكس التحول الرقمي على قطاع المحاسبة من خلال تحسين أنظمة المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية من حيث الدقة والشفافية وملاءمة المعلومات، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن التحول الرقمي يسهم في تحسين خصائص المعلومات المحاسبية وتقليص فجوة المعلومات، بما يؤدي إلى رفع جودة الإفصاح في التقارير المالية، في حين بينت دراسات أخرى وجود تفاوت في مستوى هذا الأثر في بعض البيئات المصرفية نتيجة تحديات تقنية وتنظيمية، كما أكدت دراسات إضافية أن التحول الرقمي يعزز موثوقية المعلومات المحاسبية ويسهم في تطوير الممارسات المحاسبية (الشتيوي وآخرون، 2025؛ مفتاح وآخرون، 2024).

وعلى الرغم من هذه الإسهامات، فإن غالبية الدراسات السابقة ركزت على الجوانب التقنية والتشغيلية للتحول الرقمي أو على تطوير الأنظمة المحاسبية بشكل عام، دون التعمق في أثره المباشر على جودة وشفافية التقارير المالية كنتاج نهائي لهذه التحولات، خصوصاً في البيئة المصرفية الليبية التي ما تزال تعاني من محدودية الدراسات التحليلية في هذا المجال، كما أن واقع التطبيق يواجه تحديات ترتبط بمدى مواءمة الأطر التنظيمية للجاهزية الرقمية، وهو ما قد ينعكس على مستويات الإفصاح والموثوقية، وبناءً على ذلك، تتجه هذه الدراسة إلى تحليل ومراجعة النصوص

التشريعية والتقارير التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية لتقييم مدى إسهام التحول الرقمي في تعزيز جودة وشفافية التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

3.1 مشكلة الدراسة:

شهدت السنوات الأخيرة العديد من التطورات والتغيرات المتلاحقة، تمثلت في ظهور تقنيات رقمية حديثة وتغيرات سريعة في بيئة الأعمال، مما أدى إلى اتجاه متزايد نحو استخدام هذه التقنيات في المنتجات والخدمات المختلفة ودمجها في العمليات التجارية، وهو ما فرض على المؤسسات ضرورة التكيف مع هذه التحولات لمواجهة التحديات وخلق الفرص وتحقيق ميزة تنافسية في ظل الاقتصاد المعرفي. وقد أسهمت الثورة الرقمية في استبدال العديد من العمليات المحاسبية الروتينية بتقنيات رقمية، بما يوفر قدرًا أكبر من المرونة والأمان، مما يثير تساؤلًا حول انعكاس ذلك على جودة ومحتوى التقارير المالية (حبور وآخرون، 2025).

وفي سياق متصل، تعد التقارير المالية في القطاع المصرفي من أهم أدوات دعم اتخاذ القرار، إلا أنها تواجه في العديد من البيئات تحديات تتعلق بضعف خصائص جودة المعلومات التي تحتويها، حيث يفترض أن تتسم هذه التقارير بالدقة والموثوقية والملاءمة والقابلية للمقارنة بما يدعم اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، غير أن التقارير المالية التقليدية أصبحت تواجه صعوبة في مواكبة التطورات الرقمية وتلبية احتياجات المستخدمين. كما تشير الأدبيات إلى وجود قصور في بعض الخصائص النوعية للمعلومات مثل الملاءمة والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة، وهو ما يحد من فعاليتها في دعم القرار (عبد اللطيف، 2024).

وفي ضوء ذلك، ينظر إلى التحول الرقمي باعتباره أحد الأدوات الحديثة القادرة على معالجة أوجه القصور في التقارير المالية من خلال تحسين دقة البيانات المالية، وتسريع إعدادها، وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح داخل المؤسسات، خاصة في ظل التطورات التنظيمية والتشريعية في البيئة الليبية، ومنها قانون رقم (6) لسنة 2022، الذي يفرض متطلبات تقنية ورقابية متقدمة. ومع ذلك، فإن تطبيق التقنيات الرقمية في النظم المحاسبية داخل القطاع المصرفي الليبي لا يزال يشهد تفاوتًا بين المصارف، وقد يقتصر في بعض الحالات على تطبيقات شكلية لا تنعكس بشكل فعلي على جودة المخرجات المالية، وهو ما يعكس وجود فجوة بين تبني التحول الرقمي وتحقيق أثره الفعلي على التقارير المالية.

وبناءً على ذلك، تتمحور الدراسة حول تحليل أثر التحول الرقمي على جودة وشفافية التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، واستكشاف مدى قدرته على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المالية وتقليص الفجوة بين الممارسات التقليدية ومتطلبات البيئة الرقمية الحديثة، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما دور التحول الرقمي في تطوير إدارة العمليات المصرفية وتعزيز جودة وشفافية التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية في ضوء الإطار التشريعي القائم؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

ـ ما هو واقع تطبيق تقنيات التحول الرقمي في المصارف التجارية الليبية، ومدى استجابتها لمتطلبات الإطار التشريعي المنظم (قانون رقم 6 لسنة 2022)؟

ـ كيف يؤدي التحول الرقمي إلى تحسين إدارة العمليات المصرفية، وما انعكاس ذلك على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة)؟

ـ كيف يسهم التحول الرقمي في رفع مستوى الإفصاح المالي وتعزيز الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات في البيئة المصرفية الليبية؟

ـ ما هي التحديات (التقنية، البشرية، التنظيمية، والتشريعية) التي تحول دون الانتقال من التطبيق الشكلي للتحول الرقمي إلى التطوير الجوهري لجودة التقارير المالية؟

4.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي في معرفة مدى إسهام التحول الرقمي في تطوير إدارة العمليات المصرفية وتعزيز جودة وشفافية التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية في ضوء الإطار التشريعي القائم، من خلال دراسة واقع تطبيق التقنيات الرقمية وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح المالي.

ولغرض الوصول إلى هذا الهدف تم صياغة الأهداف الفرعية التالية:

ـ التعرف على مستوى تطبيق تقنيات التحول الرقمي ومدى استجابتها لمتطلبات الإطار التشريعي المنظم (قانون رقم 6 لسنة 2022).

ـ تحليل أثر التحول الرقمي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة) في المصارف التجارية الليبية.

ـ بيان دور التحول الرقمي في تعزيز مستوى الإفصاح المالي والشفافية داخل المصارف التجارية الليبية.

ـ تحديد أبرز المعوقات (التقنية، البشرية، التنظيمية، والتشريعية) التي تحد من فاعلية التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية.

5.1 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من جانبين: علمي وتطبيقي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً ـ الأهمية العلمية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تساهم في إثراء الأدبيات المحاسبية في البيئة الليبية من خلال تناول موضوع حديث يربط بين التحول الرقمي وجودة وشفافية التقارير المالية، وهو مجال لا يزال يشهد ندرة نسبية في الدراسات المحلية. كما تقدم إطارًا نظريًا يوضح طبيعة العلاقة بين الرقمنة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية في مجالات الحوكمة الرقمية وتطوير نظم الإفصاح المالي، فضلاً عن ذلك، تساهم في توضيح دور الأطر التشريعية الحديثة في توجيه التحول الرقمي نحو تحسين الممارسات المحاسبية.

ثانيًا ـ الأهمية التطبيقية:

تقدم الدراسة قيمة عملية للإدارات العليا في المصارف التجارية الليبية من خلال توضيح جدوى الاستثمار في تقنيات التحول الرقمي وانعكاس ذلك على تحسين جودة المخرجات المالية، كما تساعد الجهات الرقابية، وعلى رأسها مصرف ليبيا المركزي، في تقييم مدى كفاية النصوص القانونية الحالية لمواكبة التطورات التقنية في العمليات المصرفية وتقييم مستوى الشفافية في التقارير المالية، إضافة إلى ذلك، تسهم في تحديد الفجوات التقنية والتنظيمية التي تحتاج إلى تطوير، وتقديم توصيات تدعم تحويل التحول الرقمي من مجرد تطبيق تقني إلى أداة استراتيجية تعزز الثقة في النظام المصرفي الليبي.

6.1 منهج ونطاق الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف أسلوب تحليل المحتوى النوعي، بهدف تفسير التحولات التشريعية والتقنية في البيئة المصرفية الليبية وتحليل العلاقات بين متغيراتها بالاستناد إلى الوثائق والأطر التنظيمية ذات الصلة، ويتمثل نطاق الدراسة في المنظومة التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2022–2025)، بما يشمل الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية، والإطار الرقابي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، والإطار المهني

المتمثل في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المراجعة الدولية.

7.1 أدوات جمع البيانات ووحدات التحليل:

اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الوثائقي الممنهج من خلال تحليل الوثائق الرسمية ذات العلاقة، وتمثلت وحدات التحليل في البيئة المصرفية الليبية بوصفها وحدة سياق، وفي المفاهيم المحورية مثل التحول الرقمي، وجودة الإفصاح، وأمن البيانات، والحجية القانونية بوصفها وحدات موضوع، بما يسمح بفهم أعمق للعلاقات بين هذه المفاهيم والمتغيرات محل الدراسة.

8.1 عينة الدراسة وإجراءات التحليل:

شملت عينة الدراسة قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022، ودليل الحوكمة المصرفية (2024)، واللائحة التنظيمية لحماية البيانات (2025)، إضافة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المراجعة الدولية، وتم توظيف التحليل الوظيفي لتتبع مسار البيانات المحاسبية داخل الأنظمة الرقمية، وتحليل العلاقات لفهم الارتباطات بين البنية التحتية الرقمية وجودة المعلومات المحاسبية، إلى جانب التحليل الفجوي لمقارنة الإطار التشريعي بالتطبيق الفعلي داخل المصارف وتحديد أوجه القصور.

9.1 ضوابط التحليل وهيكل التصنيف:

لضمان الاتساق والموضوعية في التحليل، تم الاعتماد على أسلوب تحليل محتوى منظم يقوم على المقارنة بين النصوص القانونية واللوائح التنظيمية والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، بما يعزز دقة التفسير ويحد من التحيز في النتائج، كما تم تصنيف المحتوى إلى أربعة محاور رئيسية: المحور التقني والمعلوماتي، المحور المحاسبي والفني، المحور التشريعي والحقوقي، ومحور التحديات والمعوقات، بما يدعم تنظيم النتائج وتحليلها بشكل منهجي.

2.1 الدراسات السابقة :

هدفت دراسة **سعيد (2025)** إلى التعرف على أبرز التحديات التي تواجه تطبيق معيار IFRS 13 في المصارف التجارية الليبية وسبل معالجتها، واعتمدت على المنهج الاستقرائي في مراجعة الأدبيات ذات الصلة، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الواقع العملي داخل المصارف، وتم تصميم استبانة وزعت على مصارف الجمهورية وشمال أفريقيا والصحاري في منطقتي صرمان وصبراتة، حيث بلغ عدد

الاستبانات 50 استبانة، استرجع منها 46 صالحة للتحليل، وأظهرت النتائج أن تحديات التطبيق لا تقتصر على الجانب المالي فقط، بل تشمل أبعادًا تقنية مرتبطة بضعف البنية التحتية، وبشرية تتعلق بنقص الكفاءات، وبيئية مرتبطة بالعوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية التقنية، وتنمية الكفاءات البشرية، وتحديث الإطار التشريعي والرقابي بما يدعم تطبيق معايير IFRS في المصارف الليبية

كما **أشارت** دراسة **إسماعيل (2025)** إلى أن التشريعات المنظمة للعمليات المصرفية الإلكترونية تعد ذات أهمية بالغة، كونها توفر الإطار القانوني اللازم لتنظيم هذه العمليات وتوجيهها بشكل فعال، كما تسهم هذه التشريعات في تعزيز مستويات الأمان والثقة من خلال وضع قواعد وضوابط قانونية لحماية البيانات والمعلومات الشخصية والمالية للأفراد والمؤسسات المتعاملة عبر الأنظمة الإلكترونية، وبينت الدراسة كذلك أن وجود تشريعات واضحة يسهم في تحديد المسؤوليات القانونية والمالية لكل من المؤسسات المصرفية والعملاء، إضافة إلى توفير آليات مناسبة للتعويض عن الخسائر الناتجة عن الأخطاء أو التجاوزات المحتملة في العمليات الإلكترونية، كما أن هذه التشريعات تدعم تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الأداء الإداري داخل القطاع المصرفي الإلكتروني، فضلاً عن تشجيع التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وأوضحت الدراسة أن توفر إطار تشريعي قوي وفعال يعد عنصرًا أساسيًا لضمان استدامة نمو العمليات المصرفية الإلكترونية، كما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والحد من المخاطر، بما ينعكس إيجابًا على تقليل فرص الفساد وتحسين مستوى النزاهة داخل المصارف والمؤسسات المالية.

بينما **هدفت** دراسة **شنن (2023)** إلى التعرف على أثر تطبيق تقنيات التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ظل مجموعة من الإصدارات الحديثة، إضافة إلى بيان مدى انعكاس ذلك على قرارات أصحاب المصالح ومهنة المحاسبة والمراجعة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت إلى أن التحول الرقمي يسهم في تعزيز شفافية التقارير المالية من خلال التحقق من صحة التسويات، وضمان كفاءة استخدام الموارد، إلى جانب دعم خصائص جودة المعلومات المحاسبية مثل التمثيل الصادق، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب، والقابلية للمقارنة، والإفصاح الكامل، كما يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

كما **هدفت** دراسة **مرقص وعوض (2023)** إلى تحليل أثر تطبيق تقنيات التحول الرقمي على بيئة المعلومات المحاسبية في ظل معايير IFRS، مع التعرف على طبيعة هذه التقنيات والمحددات التي تواجه تطبيقها، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات شملت عدم تماثل المعلومات، وجودة الأرباح المحاسبية، وتكلفة رأس المال، وبيئة المعلومات المحاسبية كمتغير تابع، وتم تطبيقها على الشركات المساهمة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبنوك في مصر، باستخدام القوائم المالية كأداة لجمع البيانات وبالمنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يعزز القدرة التنافسية، ويقلل من الأخطاء، ويوفر الوقت، كما يحد من عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية، ودعم خصائص المعلومات المحاسبية الأساسية مثل الدقة والاكتمال، إضافة إلى تزويد متخذي القرار بالمعلومات المالية وغير المالية ذات الصلة

كما **تناولت** دراسة **Chinudzi (2020)** أثر الخدمات المصرفية الرقمية على الأداء المالي في المصارف التجارية في زيمبابوي، حيث اعتمدت على العائد على الأصول كمؤشر لقياس الأداء المالي، واستخدمت أساليب التحليل الإحصائي مثل معامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار، وقد توصلت الدراسة إلى أن الخدمات المصرفية الرقمية تسهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية من خلال زيادة حجم ودائع العملاء عبر القنوات الإلكترونية وتوسيع نطاق المعاملات المصرفية، كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاعتماد على شبكات الهاتف المحمول المحلية الموثوقة لضمان تقديم خدمات مصرفية إلكترونية مستمرة وفعالة، إلى جانب تطوير خدمات مبتكرة تلبي احتياجات العملاء، مع الاستمرار في تحديث التقنيات المصرفية الرقمية بشكل دوري.

بينت دراسة **سلايمي وبوشي (2019)** حول التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر أن التحول الرقمي يعد من الركائز الأساسية في بناء اقتصاد رقمي قادر على تمكين الأفراد والشركات من رفع مستوى الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، بما يسهم في زيادة مستوى الشفافية في إدخال البيانات والمعاملات، كما خلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يرتبط بمجموعة من المخاطر التي تستوجب التعامل معها من خلال تطوير أنظمة تقنية متقدمة تواكب التطور التكنولوجي، مع تعزيز أمن المعلومات الإلكترونية للحد من حالات التلاعب وضمان سلامة البيانات.

كما **هدفت** الدراسة التي أجراها **Farahmita (2019)** إلى تقييم مدى ملاءمة مفهوم القيمة العادلة كأحد أساليب القياس بعد تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13، مع التركيز على دور لجان المراجعة في تعزيز موثوقية هذه القياسات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة لعدد من الشركات التي تطبق المعيار، إلى جانب تحليل البيانات المالية والتقارير السنوية بهدف تقييم دور الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق القيمة العادلة ساهم في زيادة ملاءمة المعلومات المالية لمتخذي القرار، وخاصة المستثمرين، إلا أنه في المقابل أفرز بعض التحديات المرتبطة بارتفاع درجة الاعتماد على التقديرات والأحكام المهنية، خصوصًا في البيئات التي تفتقر إلى أسواق نشطة مثل البيئة الليبية، كما أكدت النتائج أن وجود لجان مراجعة فعالة يسهم في تقليل مخاطر التقدير وتحسين جودة الإفصاح المالي، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز آليات الحوكمة الداخلية داخل الشركات، مع العمل على تدريب وتأهيل لجان المراجعة بما يتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الحديثة.

بينما **هدفت** دراسة **بوشمال (2017)** إلى التعرف على العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال الدراسة الميدانية، استخدم الباحثان استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث تم توزيع 45 استبانة، استرجع منها 40 استبانة صالحة للتحليل، وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها وجود تأثير للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الجزائرية.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة، تظهر تنوعًا واضحًا في البيئات التي تناولت موضوع التحول الرقمي وجودة التقارير المالية، حيث اتجهت معظم الدراسات إلى تأكيد الدور الإيجابي للتحول الرقمي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز مستوى الإفصاح المالي، سواء من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات أو رفع كفاءة المعالجة المحاسبية أو دعم خصائص المعلومات مثل الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة، كما اتفقت العديد من الدراسات على أن التطور التقني يسهم في رفع كفاءة الأداء المالي وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات، في المقابل، أظهرت بعض الدراسات وجود تحديات تحول دون تحقيق الأثر الكامل للتحول الرقمي، تمثلت في

ضعف البنية التحتية التقنية، ونقص الكفاءات البشرية، والتباين في البيئة التشريعية والتنظيمية، وهو ما يحد من فعالية تطبيق الأنظمة الرقمية بشكل متكامل داخل المؤسسات المالية والمصرفية.

كما يتضح من خلال تحليل الدراسات أن أغلبها ركز على استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات، مع قلة الدراسات التي اعتمدت على تحليل المحتوى التشريعي وربطه بالتطبيق العملي داخل البيئات المصرفية، خصوصًا في السياق الليبي، وبناءً عليه، تتمثل الفجوة البحثية في محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحول الرقمي وجودة التقارير المالية في البيئة المصرفية الليبية بشكل تحليلي متعمق، إضافة إلى ضعف الربط بين الأطر التشريعية الحديثة، مثل قانون رقم (6) لسنة 2022، وبين انعكاسها الفعلي على ممارسات الإفصاح المحاسبي داخل المصارف. كما تبرز الحاجة إلى دراسات تعتمد على تحليل المحتوى التشريعي بدل الاعتماد الحصري على الاستبيانات، بما يتيح فهمًا أدق للفجوة بين الإطار التنظيمي والتطبيق العملي داخل القطاع المصرفي الليبي، وبناءً عليه، تقدم هذه الدراسة إطاراً تحليلياً تكاملياً يسعى لسد الفجوة بين الطموح التشريعي والواقع التطبيقي الرقمي، بما يضمن تحويل النصوص القانونية إلى ممارسات محاسبية تعزز جودة التقارير المالية.

2.الإطار النظـــــري:

1.2 دقة التقارير المالية وأثر التحول الرقمي في البيئة المصرفية

تشير النظم المحاسبية إلى مجموعة من الإجراءات والتقنيات المستخدمة في جمع وتسجيل وتصنيف وتحليل البيانات المالية داخل المؤسسة، بما يسهم في إعداد تقارير مالية دقيقة وموثوقة تعكس الواقع المالي للمؤسسة بشكل موضوعي، كما تعمل هذه النظم على تنظيم العمليات المحاسبية وتحسين جودة المعلومات من خلال ضبط وتوحيد مراحل المعالجة المحاسبية ضمن إطار نظام مالي متكامل. وفي هذا السياق، تعكس جودة التقارير المالية مستوى الدقة والموثوقية والشفافية للمعلومات الواردة فيها، وقدرتها على توفير بيانات ملائمة لمستخدميها من المستثمرين والمديرين بما يدعم اتخاذ قرارات مالية رشيدة (الشتيوي وآخرون، 2025).

وتعد دقة التقارير المالية من الخصائص الجوهرية للمعلومات المحاسبية، حيث يتم من خلالها الإفصاح عن المركز المالي ونتائج الأعمال في نهاية الفترة المالية وفقًا لمبادئ إعداد التقارير المالية، ويجعل ذلك اتسام البيانات بالدقة والاكتمال والموثوقية

ضرورة أساسية، لا سيما في ظل التطور الرقمي المتسارع، ويتم تعزيز هذه الدقة من خلال تطبيق ضوابط داخلية فعالة، واستخدام أنظمة آلية تضمن تسجيل البيانات بشكل منظم، إلى جانب الاعتماد على أدوات التدقيق ومسارات المراجعة (Audit Trails) التي تتيح تتبع العمليات المالية والحد من الأخطاء والتلاعب، بالإضافة إلى فرض ضوابط على صلاحيات الوصول ومراقبة التعديلات غير المصرح بها (سحيم، 2026).

ويرتبط تطور الأنظمة المصرفية ارتباطًا وثيقًا بمتطلبات التحول الرقمي، حيث لم يعد العمل المصرفي يقتصر على الخدمات التقليدية، بل أصبح يعتمد بشكل متزايد على الأنظمة الإلكترونية والتقنيات الحديثة في إدارة العمليات وتقديم الخدمات بكفاءة أعلى، مما أدى إلى إعادة تشكيل نماذج الأعمال المصرفية من خلال تسريع إنجاز المعاملات وتوسيع نطاق الخدمات عبر القنوات الرقمية، بما يواكب تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعزز قدرة المصارف على الاستجابة لمتطلبات العملاء المتزايدة (العبيدي وحمادي، 2023)، وفي المقابل، أفرز هذا التحول تحديات تمثلت في زيادة حدة المنافسة، خاصة مع ظهور شركات التكنولوجيا المالية (FinTech)، إلى جانب مخاطر تقنية مرتبطة باستخدام أنظمة المعلومات مثل الأخطاء التقنية وضعف الضوابط، وهو ما قد ينعكس سلبًا على جودة المعلومات المحاسبية ودقة التقارير المالية (العبيدي والفخفاخ، 2023).

وفي ضوء ما سبق، يتبين أن دقة التقارير المالية تتأثر بدرجة تطور البيئة التشغيلية التي تعد في إطارها، إذ يسهم التحول الرقمي في رفع كفاءة معالجة البيانات المحاسبية من خلال تحسين سرعة تدفق المعلومات وتكاملها، والحد من الأخطاء المرتبطة بالإجراءات اليدوية، إلى جانب تعزيز فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وأدوات التدقيق، بما يدعم تحسين جودة التقارير المالية من حيث الدقة والموثوقية. كما ينعكس هذا التطور على رفع كفاءة الإفصاح وتعزيز قدرة المعلومات المالية على خدمة متخذي القرار بشكل أكثر فعالية، وفي المقابل، تبقى هذه المكاسب مرتبطة بمدى نضج البيئة التقنية والتنظيمية داخل المصارف، وبقدرتها على إدارة المخاطر المصاحبة للتحول الرقمي مثل المخاطر التقنية وضعف الضوابط الأمنية، وهو ما يجعل أثر التحول الرقمي على دقة التقارير المالية غير ثابت بشكل مطلق، بل يتحدد وفق مستوى الجاهزية المؤسسية والبنية التحتية الرقمية والإطار التنظيمي الحاكم لبيئة العمل المصرفي.

2.2 أثر البنية التحتية الرقمية في دعم الإفصاح الإلكتروني وتعزيز جودة وشفافية المعلومات المحاسبية:

تعد جودة المعلومات المحاسبية من الركائز الأساسية لفاعلية التقارير المالية في دعم عملية اتخاذ القرار، إذ تقوم على مجموعة من الخصائص الجوهرية تتمثل في الموثوقية بما تعكسه من تمثيل صادق وقابلية للتحقق، والملاءمة من حيث القيمة التنبؤية والتأكيدية، إضافة إلى قابلية الفهم التي تسهل تفسير المعلومات، وقابلية المقارنة التي تتيح إمكانية المقارنة عبر الفترات والجهات المختلفة، إلى جانب الأهمية النسبية وتغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل، وتشكل هذه الخصائص إطارًا متكاملًا لتقييم جودة المعلومات المحاسبية في ظل بيئة التحول الرقمي. كما تفسر نظرية التمكين دور التحول الرقمي في رفع كفاءة الأداء من خلال الأتمتة وتحليل البيانات في الوقت الفعلي، في حين تشير نظرية عدم تماثل المعلومات إلى إسهامه في تقليص الفجوة المعلوماتية بين الإدارة وأصحاب المصلحة عبر تعزيز الشفافية وسرعة تدفق المعلومات. ويعتمد الإطار النظري للعلاقة بين التحول الرقمي وجودة المعلومات المحاسبية على ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في البعد التكنولوجي الذي يحسن دقة جمع البيانات ومعالجتها، والبعد العملياتي الذي يعزز التكامل وموثوقية البيانات، والبعد المتعلق بالإفصاح الذي يدعم نشر المعلومات في الوقت المناسب ويزيد من ملاءمتها، مع تأثر ذلك بعوامل تنظيمية وإدارية مثل نضج إدارة البيانات ودرجة التوافق الاستراتيجي داخل المؤسسة (Yang, 2025).

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الإفصاح الإلكتروني أصبح أحد الأساليب المعاصرة في بيئة الأعمال، حيث اتجهت العديد من المؤسسات إلى استخدام المنصات الرقمية لنشر تقاريرها ومعلوماتها المالية، مما أسهم في تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب وبدرجة عالية من الكفاءة، مع تقليل التكلفة والجهد، وذلك في ظل التطور المتسارع في تقنيات الاتصال والمعلومات، وفي هذا السياق، أصبح توظيف تكنولوجيا المعلومات في دعم العمليات المحاسبية واتخاذ القرار ضرورة ملحة، إذ يسهم الإفصاح الإلكتروني في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بما ينعكس على تحسين جودة التقارير المالية، ويظهر ذلك بشكل خاص في تعزيز خاصية الملاءمة من خلال توفير معلومات أكثر حداثة وتحديثًا، إضافة إلى تعزيز خاصية الموثوقية عبر إتاحة المعلومات لعدد واسع من

المستخدمين في الوقت ذاته، بما يدعم الشفافية ويرفع من مستوى الثقة في البيانات المالية (القمودي، 2023).

وفي ضوء ما سبق، تقوم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار التحول الرقمي على مجموعة من المكونات الأساسية التي تستهدف دعم كفاءة الأنظمة الرقمية وضمان استمراريتها، وتشمل تطوير الشبكات الآمنة، ومراكز البيانات، والبنية السحابية، ومراكز التعافي من الكوارث، إضافة إلى تحديث شبكات الاتصال وتطوير منصات تبادل البيانات بين الجهات المختلفة، إلى جانب تعزيز الأمن السيبراني ومنظومات التصديق الرقمي، واستكمال منظومة الدفع الإلكتروني وتطوير الهوية الرقمية، فضلًا عن دعم مفهوم البيانات المفتوحة بما يعزز الشفافية وإتاحة البيانات للمجتمع والمؤسسات (الجهاز الوطني للتنمية، 2023).

وفي هذا الإطار، يتضح أن توفر البنية التحتية الرقمية يعد عنصرًا جوهريًا لنجاح الإفصاح الإلكتروني داخل المؤسسات، إذ يسهم في تعزيز كفاءة تدفق البيانات وتكاملها بين الأنظمة المختلفة، بما ينعكس على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث الدقة والموثوقية وقابلية التحقق. كما يساهم هذا التكامل في رفع مستوى جودة وشفافية التقارير المالية من خلال تعزيز خاصية الملاءمة وتوفير معلومات أكثر حداثة وملاءمة لاحتياجات مستخدميها، بما يدعم فاعلية عملية اتخاذ القرار.

ومع ذلك، فإن تحقيق هذه المزايا يظل مرتبطًا بمدى نضج البيئة التقنية والتنظيمية داخل المؤسسات، وقدرتها على توظيف البنية التحتية الرقمية بشكل فعال ومستدام في دعم عمليات الإفصاح الإلكتروني، بما يضمن الانتقال من الإتاحة التقنية إلى الاستخدام الفعلي الذي يحقق القيمة المضافة للمعلومات المحاسبية.

3.2 تحديات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في البيئة المصرفية الليبية وعلاقتها بالتحول الرقمي وجودة التقارير المالية

يتناول إطار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) مجموعة من المبادئ والمعايير التي تهدف إلى تعزيز الشفافية وتحسين جودة المعلومات المالية، بما ينعكس على دعم قرارات مستخدمي التقارير المالية وتقليص فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح. وتتحقق جودة المعلومات المحاسبية عندما تتسم بالملاءمة والتمثيل الصادق وقابلية المقارنة والتحقق، إضافة إلى وضوح العرض والتوقيت المناسب، وفي هذا السياق، يشير الأدب المحاسبي إلى أن التحول الرقمي يسهم في تحسين موثوقية البيانات من خلال تقليل أخطاء المعالجة اليدوية، وتسريع عمليات

الإفصاح، والحد من ممارسات إدارة الأرباح، بما ينعكس على رفع جودة التقارير المالية وكفاءة استخدامها في بيئة اتخاذ القرار (خيقاني وآخرون، 2024).

ورغم هذه الإسهامات، فإن تطبيق معايير (IFRS) في البيئة المصرفية الليبية يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية والمهنية، ويتمثل أبرزها في ضعف البنية التحتية المعلوماتية داخل بعض المصارف، إضافة إلى محدودية تكامل الأنظمة المحاسبية الرقمية، الأمر الذي يحد من القدرة على التطبيق الدقيق لمتطلبات القياس والإفصاح، كما أن استمرار الاعتماد الجزئي على الإجراءات اليدوية في بعض العمليات يعمق من صعوبة تحقيق الالتزام الكامل بمتطلبات المعايير الدولية، خاصة في مراحل الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، ومن جانب آخر، تشير الأدبيات إلى وجود فجوة في الكفاءات المهنية المتعلقة بتطبيق معايير (IFRS)، سواء لدى المحاسبين أو المراجعين، وهو ما يؤدي إلى اختلاف الممارسات المحاسبية بين المصارف ويؤثر على قابلية المقارنة بين التقارير المالية، كما تتداخل تحديات تنظيمية وتشريعية تتمثل في غياب إلزامية موحدة وشاملة لتطبيق جميع متطلبات المعايير، إلى جانب تفاوت مستويات الرقابة والإفصاح بين المؤسسات المصرفية (سعيد، 2025).

وتتفاقم هذه التحديات بفعل عوامل إدارية واقتصادية، مثل مقاومة التغيير وضعف برامج التدريب والتأهيل، إضافة إلى التقلبات الاقتصادية وضعف تطور الأسواق المالية، مما يحد من توفر البيانات الدقيقة ويزيد من الاعتماد على التقديرات المهنية في القياس المحاسبي، وفي المقابل، ينظر إلى التحول الرقمي باعتباره عاملًا داعمًا لتخفيف هذه التحديات، حيث يسهم استخدام نظم المحاسبة الإلكترونية والحوسبة السحابية وتحليلات البيانات في تحسين دقة المعالجة المحاسبية ورفع موثوقية المعلومات المالية، وينعكس ذلك على تحسين جودة التقارير المالية ودعم عملية اتخاذ القرار، كما أن تطور معايير (IFRS) في حد ذاته بات أكثر توافقًا مع البيئة الرقمية، من خلال تعزيز متطلبات القياس والإفصاح وتحسين قابلية المقارنة والشفافية، خصوصًا في مجالات مثل الإيرادات والأدوات المالية وعقود الإيجار، التي تعتمد بشكل متزايد على نظم معلومات أكثر تطورًا (مرقص وعوض، 2023).

وبشكل عام، يمكن القول إن العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومستوى التحول الرقمي علاقة تفاعلية ذات اتجاهين؛ إذ يسهم التحول الرقمي في تسهيل الالتزام بالمعايير وتحسين جودة المعلومات المالية، بينما تدفع متطلبات

(IFRS) نحو تطوير البنية التحتية للنظم المحاسبية، إلا أن فاعلية هذا التكامل تظل مرهونة بمدى جاهزية البيئة المصرفية من حيث البنية التحتية الرقمية، والكفاءات البشرية، والإطار التنظيمي الداعم، ومع ذلك، تكشف الممارسة الواقعية في البيئة المصرفية الليبية أن هذا التكامل ما يزال في مرحلة غير مكتملة من التطبيق، حيث لا ينعكس التطور التشريعي والتقني بشكل متوازن على مستوى الالتزام الفعلي بالمعايير وجودة الإفصاح المالي، وهو ما يشير إلى وجود فجوة بين الإطار النظري والتطبيق العملي تستدعي مزيدًا من البحث والتحليل.

4.2 الإطار التشريعي والتنظيمي للتحول الرقمي في القطاع المصرفي الليبي وأثره على جودة وشفافية التقارير المالية:

تلعب التشريعات المصرفية في ليبيا دورًا أساسيًا في تعزيز الإفصاح المالي وترسيخ مبادئ المساءلة داخل المصارف، من خلال منظومة الإشراف والرقابة وتحديد متطلبات إعداد التقارير المالية والحوكمة، ويعد مصرف ليبيا المركزي الجهة التشريعية والتنظيمية الرئيسة في هذا الإطار، حيث يتولى الإشراف على القطاع المصرفي وإصدار اللوائح والتعليمات المنظمة للممارسات المحاسبية وضمان سلامة البيانات المالية (مصرف ليبيا المركزي، 2005)، كما يمنح المصرف صلاحيات واسعة في الإشراف على المصارف التجارية والإسلامية، مع إلزامها بإعداد وتقديم تقارير مالية دورية وسنوية وفق معايير معتمدة (مصرف ليبيا المركزي، 2025).

وفي إطار تعزيز الحوكمة، أصدر مصرف ليبيا المركزي دليل الحوكمة المصرفية، وألزم المصارف بتطبيقه منذ تاريخ صدوره، متضمنًا ضوابط تنظم الإفصاح والشفافية وتدعم ممارسات الحوكمة داخل القطاع المصرفي (مصرف ليبيا المركزي، 2024)، كما شملت التطورات التنظيمية الحديثة إصدار ضوابط لحماية البيانات والمعلومات المصرفية من خلال اللائحة التنظيمية للقطاع المصرفي الصادرة بقرار مصرف ليبيا المركزي رقم (18) لسنة 2025، والتي تنظم عمليات جمع ومعالجة وتخزين والإفصاح عن البيانات المالية والشخصية، وتضع معايير رقابية وأمنية على المؤسسات المالية مع تحديد عقوبات للمخالفين، بما يعزز سلامة المعلومات ويدعم فعالية الرقابة (مصرف ليبيا المركزي، 2025).

وفي سياق التحول الرقمي داخل القطاع المصرفي، برزت الحاجة إلى إطار قانوني ينظم العمليات الإلكترونية ويضمن موثوقيتها، خاصة مع توسع استخدام الأنظمة الرقمية وارتفاع المخاطر السيبرانية، ويقوم هذا الإطار على وسائل قانونية

وتقنية مثل الشهادة الإلكترونية والتصديق الإلكتروني، حيث تهدف الشهادة الإلكترونية إلى التحقق من هوية صاحب التوقيع الإلكتروني، بينما يعتمد التصديق الإلكتروني على جهة موثوقة تربط التوقيع بصاحبه، وقد نظم المشرع الليبي هذا الجانب بموجب القانون رقم (6) لسنة 2022، الذي اعترف بشهادة التصديق الإلكتروني كوثيقة رسمية تثبت هوية المستخدم، مع اعتماد مبدأ العلاقة الثلاثية بين الموقع وجهة التعامل وجهة التصديق، وإخضاع العملية لإشراف الجهات المختصة، مع إلزام مقدمي الخدمة بالتحقق من صحة البيانات والالتزام بالمعايير الفنية (خليفة، 2024).

كما أسهم التحول الرقمي في تطوير العمل المصرفي من خلال الانتقال من النماذج التقليدية إلى الأنظمة الإلكترونية المعتمدة على التكنولوجيا والإنترنت، مما أدى إلى رفع كفاءة العمليات وتبسيط الإجراءات وتحسين جودة الأداء، وهو ما يجعل التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية لتطوير القطاع المصرفي وتعزيز قدرته التنافسية (إسماعيل، 2025)، وفي المقابل، أتاح التطور المتسارع في تقنيات المعلومات وشبكات الاتصال فرصًا واسعة لدعم النمو الاقتصادي وتطوير الخدمات وتحسين الكفاءة التشغيلية داخل المؤسسات العامة والخاصة.

ومع ذلك، يواجه هذا التحول تحديات متزايدة، أبرزها ارتفاع الهجمات الإلكترونية عالميًا، مما يفرض على المصارف تعزيز أنظمة الحماية الرقمية لديها، في ظل ما تشير إليه التقديرات من خسائر متزايدة في القطاع المالي نتيجة هذه الهجمات، إلى جانب ارتفاع الإنفاق العالمي على أمن المعلومات (Inaam، 2020)، كما يرتبط نجاح التحول الرقمي بقدرة إدارات المصارف على إدارة التغيير، من خلال تأهيل الموارد البشرية وتدريبها ورفع مستوى الوعي بأهمية التحول الرقمي وضمان مشاركتها في تطبيقه (إسماعيل، 2025).

وقد عزز قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022 الإطار القانوني للتحول الرقمي، من خلال الاعتراف بالحجية القانونية للمحررات الإلكترونية، حيث نص على أن الكتابة الإلكترونية تعد معادلة للكتابة التقليدية متى استوفت شروط الحفظ وإمكانية الرجوع إليها، كما وضع ضوابط لضمان سلامة المستندات الإلكترونية مثل التتبع الزمني ومصدر الرسالة ووجهتها، بما يعزز موثوقية البيانات. كما أقر بالقوة الإثباتية للرسائل والعقود الإلكترونية، بما يدعم جودة التقارير المالية من حيث الموثوقية وقابلية التحقق (خليفة، 2024).

كما يسهم التحول الرقمي في تعزيز الرقابة على العمليات المصرفية من خلال توثيق وتسجيل المعاملات إلكترونيًا، بما يرفع مستوى الشفافية ويقلل من فرص التلاعب، ويوفر بيانات فورية تساعد في كشف الأنشطة غير المشروعة، إلا أن تطبيقه في البيئة الليبية لا يزال يواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية التقنية، ومستوى الجاهزية الرقمية، ونقص الكفاءات البشرية، إضافة إلى التحديات التنظيمية والتشريعية، وهو ما يحد من تحقيق الأثر الكامل للتحول الرقمي على جودة وشفافية التقارير المالية (إسماعيل، 2025).

وفي ضوء ذلك، يتضح أن البيئة المصرفية الليبية تمتلك إطارًا تشريعيًا وتنظيميًا داعمًا للتحول الرقمي، إلا أن تحقيق أثره الفعلي على جودة وشفافية التقارير المالية يتوقف على مدى مواءمة اللوائح الداخلية للمصارف مع القوانين واللوائح الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، بما يضمن الانتقال من الإطار النظري إلى التطبيق العملي الفعلي داخل المصارف، وتقليل الفجوة بين تبني التقنيات الرقمية وتحقيق أثرها الحقيقي على جودة المعلومات المالية.

5.2 تحليل محتوى الأطر التشريعية والتقنية وأثر التحول الرقمي في تعزيز جودة وشفافية التقارير المالية في البيئة المصرفية الليبي:

ينطلق تحليل محتوى الأطر التشريعية والتقنية في البيئة المصرفية الليبية من تطور ملحوظ في طبيعة النظم المحاسبية، إذ لم تعد تقتصر على كونها أدوات تقليدية لتسجيل العمليات المالية، بل أصبحت أنظمة إجرائية أكثر تكاملًا تهدف إلى ضبط وتوحيد المعالجة المحاسبية داخل إطار مؤسسي منظم، بما يساهم في إنتاج تقارير مالية تتسم بالدقة والموضوعية والشفافية، ويعد هذا التطور مدخلًا مهمًا لتعزيز جودة القرارات المالية ورفع مستوى الثقة في الإفصاح المالي داخل القطاع المصرفي، خاصة في ظل التحول الرقمي الذي أصبح استجابة لمتطلبات المنافسة المتزايدة وتطور نماذج التكنولوجيا المالية، الأمر الذي دفع المصارف إلى تطوير نماذج أعمالها، وجعل من جودة التقارير المالية مؤشرًا مهمًا للأداء والكفاءة المؤسسية.

وفي هذا السياق، تعد دقة التقارير المالية من أهم خصائص المعلومات المحاسبية في البيئة الرقمية، حيث تتطلب توفر بيانات موثوقة وقابلة للتحقق، مع تقليل احتمالات الأخطاء أو التلاعب، ويدعم ذلك من خلال تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية، وتطبيق إجراءات معالجة آلية، إلى جانب استخدام مسارات المراجعة الإلكترونية التي تساعد على تتبع العمليات المالية بدرجة أعلى من الدقة، مما يساهم في تعزيز كفاءة الرقابة

وتقليل المخاطر التشغيلية، ونتيجة لذلك، فإن العلاقة بين التحول الرقمي ودقة التقارير المالية تفهم باعتبارها علاقة تعتمد على مستوى نضج البنية التحتية الرقمية والجاهزية المؤسسية، إضافة إلى تزايد الطلب على الإفصاح الفوري من قبل مستخدمي المعلومات.

ومن منظور نظري، تعتمد جودة المعلومات المحاسبية على مجموعة من الخصائص الأساسية مثل الموثوقية، والملاءمة، وقابلية الفهم، وقابلية المقارنة، مع التركيز على تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، ويمكن تفسير ذلك من خلال نظرية التمكين التي تشير إلى دور التحول الرقمي في تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال الأتمتة وسرعة معالجة البيانات، وكذلك نظرية عدم تماثل المعلومات التي توضح دور التحول الرقمي في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة عبر تعزيز الشفافية وسرعة تدفق البيانات، كما يمتد الأثر إلى أبعاد متعددة تشمل البعد التكنولوجي في تحسين دقة البيانات، والبعد العملياتي في تعزيز تكامل الأنظمة، والبعد الافصاحي في دعم نشر المعلومات في الوقت المناسب.

وعلى مستوى أكثر تخصصًا، يسهم التحول الرقمي في دعم تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، خاصة في المجالات ذات التعقيد النسبي مثل الأدوات المالية، والإيرادات، وعقود الإيجار، من خلال تقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية وتعزيز موضوعية القياس، ومع ذلك فإن هذا الأثر يرتبط بمدى تكامل النظم المعلوماتية وقدرتها على تلبية متطلبات القياس والإفصاح، وفي السياق الليبي تشير الممارسة الفعلية إلى وجود فجوة بين الإطار النظري لمعايير (IFRS) ومستوى التطبيق نتيجة تفاوت الجاهزية التقنية وضعف توحيد الممارسات المحاسبية.

ومن منظور مؤسسي، أصبح التحول الرقمي عنصرًا داعمًا لتعزيز الكفاءة التنافسية للمصارف، حيث لم تعد جودة التقارير المالية مقتصرة على كونها التزامًا تنظيميًا، بل أصبحت عنصرًا يؤثر في تقييم الأداء وجذب الاستثمارات، ويتطلب ذلك توفر بنية تحتية رقمية تشمل الشبكات الآمنة، والحوسبة السحابية، وأنظمة التعافي من الكوارث، إضافة إلى تطوير قواعد بيانات أكثر تكاملًا، إلا أن الواقع العملي يشير إلى وجود تحديات تتمثل في ضعف تكامل الأنظمة المحاسبية الرقمية، ومحدودية البنية التحتية، واستمرار الاعتماد الجزئي على الإجراءات اليدوية، إلى جانب نقص الكفاءات البشرية وتفاوت التطبيق بين المصارف.

وفي الإطار التنظيمي، يؤدي مصرف ليبيا المركزي دورًا محوريًا في تنظيم التحول الرقمي داخل القطاع المصرفي من خلال أطر الحوكمة واللوائح الحديثة، بما في ذلك اللائحة التنظيمية لحماية البيانات رقم (18) لسنة 2025، التي تؤكد أهمية أمن المعلومات كعنصر أساسي في موثوقية البيانات المالية، كما يدعم قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022 الاعتراف القانوني بالمحررات والتواقيع الإلكترونية، مما يعزز مصداقية الإفصاح المالي ويقلل الاعتماد على الوثائق الورقية، ويتضح أن تحقيق جودة وشفافية التقارير المالية في البيئة المصرفية الليبية يعتمد على تفاعل مجموعة من العوامل المترابطة تشمل الأطر التشريعية، ومستوى التحول الرقمي، وكفاءة إدارة التغيير داخل المصارف، وبناءً على ذلك فإن أثر التحول الرقمي لا يتحقق بشكل تلقائي، بل يتطلب دمجه بشكل فعّال داخل العمليات المحاسبية لضمان تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية.

وعلى الرغم من التطور في الإطار التشريعي المنظم للتحول الرقمي، خاصة بعد صدور قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022، إلا أن التطبيق العملي لا يزال يظهر فجوة بين الإطار القانوني والممارسة داخل بعض المصارف، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل أبرزها محدودية البنية التحتية الرقمية، وضعف تكامل الأنظمة، ونقص الكفاءات الفنية، إضافة إلى استمرار بعض الممارسات التقليدية، ونتيجة لذلك فإن تأثير التحول الرقمي يظل مرتبطًا بدرجة نضج البيئة المؤسسية وقدرتها على تفعيل هذه الأطر داخل نظام تشغيلي متكامل.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن التحول الرقمي يمثل عاملًا مهمًا في تحسين جودة وشفافية التقارير المالية، إلا أن أثره يظل مشروطًا بتكامل الأبعاد التقنية والتنظيمية والبشرية داخل المصارف، كما أن وجود إطار تشريعي متقدم لا يكفي وحده ما لم يترجم إلى تطبيق فعلي داخل الأنظمة المحاسبية، وعليه فإن تحسين جودة التقارير المالية يرتبط بمدى قدرة المصارف على توظيف التحول الرقمي بشكل فعّال داخل بيئة مؤسسية قادرة على إدارة متطلباته بشكل متكامل، وفي هذا السياق يمكن الاستنتاج أن أثر الأطر التشريعية والتقنية في البيئة المصرفية الليبية لا يظهر بشكل مباشر أو فوري وإنما يتطور تدريجيًا وفق مستوى النضج المؤسسي والتقني حيث تتفاعل هذه الأطر مع الواقع العملي بدرجات متفاوتة قد تؤدي إلى تعزيز جودة وشفافية التقارير المالية أو الحد من أثرها في حال استمرار الفجوة بين التنظيم والتطبيق.

3. نتائج الدراسة:

ـ أظهرت النتائج أن البيئة التشريعية في ليبيا تعد داعمة للتحول الرقمي من حيث الإطار القانوني، إلا أن التطبيق الفعلي ما يزال محدودًا ويعكس نمطًا من الرقمنة الشكلية، نتيجة وجود فجوة تقنية وبشرية واضحة، إلى جانب تباين ممارسات الإفصاح والقياس بين المصارف في ظل غياب إطار تنظيمي موحد يربط بين الأنظمة الرقمية ومتطلبات معايير IFRS، الأمر الذي انعكس سلبًا على الشفافية وقابلية المقارنة.

ـ بينت النتائج أن قانون المعاملات الإلكترونية رقم (6) لسنة 2022 أسهم في تعزيز الإطار القانوني للاعتراف بالمحررات والتواقيع الإلكترونية داخل القطاع المصرفي الليبي، بما عزز موثوقية التقارير المالية ورفع مستوى توافقها مع متطلبات التحول الرقمي.

ـ كشفت النتائج عن وجود فجوة واضحة بين الإطار التشريعي والتطبيق الفعلي داخل المصارف الليبية، ويعزى ذلك إلى ضعف البنية التحتية التقنية، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة، ومحدودية تكامل الأنظمة المحاسبية الرقمية.

ـ أوضحت النتائج أن التحول الرقمي أسهم في تطوير النظم المحاسبية من كونها أدوات تقليدية لتسجيل البيانات إلى أنظمة أكثر تكاملًا وفاعلية، الأمر الذي انعكس إيجابًا على دقة وموثوقية التقارير المالية، ودعم عملية اتخاذ القرار.

ـ أكدت النتائج أن الإفصاح الإلكتروني قد ساهم في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، لا سيما الملاءمة والموثوقية، من خلال تحسين سرعة إتاحة المعلومات وتحديثها بشكل مستمر.

ـ أظهرت النتائج وجود عدم اتساق في تطبيق معايير IFRS داخل المصارف الليبية نتيجة غياب إطار تنظيمي موحد صادر عن مصرف ليبيا المركزي، مما أدى إلى تباين في جودة الإفصاح الإلكتروني وضعف قابلية المقارنة بين التقارير المالية.

ـ خلصت النتائج إلى أن التحول الرقمي أصبح ضرورة استراتيجية ملحة للمصارف الليبية، إلا أنه لا يزال يواجه تحديات رئيسية أبرزها الرقمنة الشكلية، ومقاومة التغيير، وضعف التوظيف الفعلي للتقنيات الرقمية.

4.التوصيات:

ـ توصي الدراسة بتفعيل التحول الرقمي الفعلي داخل المصارف من خلال إلزامها

بتطوير بنيتها التحتية التقنية وتطبيق الأنظمة الرقمية بصورة تشغيلية حقيقية، مع تعزيز الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي للحد من ظاهرة الرقمنة الشكلية.

ـ توصي الدراسة بإعادة تطوير الإطار التشريعي للمعاملات الإلكترونية عبر إصدار لوائح تنفيذية تفصيلية وواضحة، بما يضمن التطبيق الموحد والفعال لأحكام القانون رقم (6) لسنة 2022 داخل القطاع المصرفي.

ـ توصي الدراسة بتضييق الفجوة بين التشريع والتطبيق من خلال رفع كفاءة البنية التحتية الرقمية، وتحديث الأنظمة المحاسبية، وتعزيز التكامل بين قواعد البيانات داخل المصارف.

ـ توصي الدراسة بالتحول نحو أنظمة محاسبية رقمية متكاملة تعتمد على التكامل الآلي للبيانات، بما يدعم دقة وموثوقية التقارير المالية، ويرفع من كفاءة دعم القرار المالي والإداري.

ـ توصي الدراسة بتطوير أنظمة الإفصاح الإلكتروني بما يضمن توفير معلومات مالية آنية، عالية الموثوقية، وقابلة للمقارنة، بما يعزز الشفافية وجودة التقارير المالية.

ـ توصي الدراسة بأن يتولى مصرف ليبيا المركزي إصدار دليل وطني موحد ينظم التكامل بين متطلبات التحول الرقمي ومعايير IFRS، بما يحقق الاتساق المحاسبي ويحد من التباين في التطبيق بين المصارف.

ـ توصي الدراسة بتبني برامج تدريب وتأهيل متخصصة داخل المصارف لتعزيز جاهزية الموارد البشرية للتحول الرقمي، ومعالجة مقاومة التغيير، والحد من الاستخدام الشكلي للأنظمة الرقمية.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــــــع:

أولًا ـ المراجع العربيـــــة:

- بوشمال, محمد (2017) أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية, رسالة ماجستير غير منشورة, قسم العلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح-ورقلة, ورقلة- الجزائر.
- الجهاز الوطني للتنمية. (2023). استراتيجية التحول الرقمي في ليبيا 2023. دولة ليبيا.
- حبور، نورة صبري؛ عبد الرازق، أحمد فتحي؛ وعبيد الله، فايزة محمود (2025). أثر تطبيق تقنيات التحول الرقمي على جودة ومحتوى التقارير المالية: دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات في مصر. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ، 12(23)، 616–670.
- حبور، نورة صبري؛ عبد الرازق، أحمد فتحي؛ وعبيد الله، فايزة محمود (2025). أثر تطبيق تقنيات التحول الرقمي على جودة ومحتوى التقارير المالية: دراسة تطبيقية على قطاع الاتصالات في مصر. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ، 12(23)، 616–670.
- خليفة، ميلاد امحمد علي. (2024). حجية الأدلة الإلكترونية في العمليات المصرفية: دراسة مقارنة في القانونين الليبي والمصري. مجلة جامعة فزان العلمية، 4(1)، 86–103.
- خيقاني، ميثم مالك راضي، خيقاني، ليث مالك راضي، وعبد الإله عزيز، كرار. (2024). دور التحول الرقمي لنماذج الأعمال في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات في العراق. مجلة الغاري للعلوم الاقتصادية والإدارية، (20)، 732-767.
- الساري، الطاهر أحمد خليفة. (2025). دور التحول الرقمي في تطوير نظم الرقابة المالية بالقطاع العام الليبي: دراسة تطبيقية على ديوان المحاسبة. مجلة الدراسات الاقتصادية (ESJ)، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، 8(2)، 50–71.
- سحيم، مريم مصباح مفتاح (2026). دور حوكمة الأمن السيبراني في تعزيز دقة التقارير المالية: دراسة ميدانية بالمصارف التجارية الليبية. مجلة الدراسات الاقتصادية، 9(1)، 30–51.
- سعيد، نسرين خميس إبراهيم. (2025). تحديات تطبيق معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 13) - القيمة العادلة في المصارف التجارية الليبية- الجمهورية، شمال أفريقيا، الصحاري - صبراتة وصرمان. المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة, 3(2), 177-194.
- سلايمي، جميلة، وبوشي، يوسف (2019). التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 10(2)، 944–967.
- الشتيوي، حسني رمضان، تنتوش، عبدالناصر مسعود، عثمان، محمد منصور، والنائلي، طارق الهادي (2025). مدى إسهام التحول الرقمي في تطوير الأنظمة المحاسبية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية (دراسة حالة: مصرف الجمهورية – وكالة بحوث النفط). مجلة العلوم الشاملة، 10(37)، 1–18.
- الشتيوي، حسني رمضان؛ تنتوش، عبد الناصر مسعود؛ عثمان، محمد منصور؛ والنائلي، طارق الهادي (2025). مدى إسهام التحول الرقمي في تطوير الأنظمة المحاسبية وانعكاسه على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة حالة مصرف الجمهورية – وكالة بحوث النفط. المجلة الشاملة للعلوم، 10(37)، 1–19.

- شنان، علي عباس (2023). أثر التحول الرقمي على شفافية التقارير المالية في ضوء الإصدارات المهنية المعاصرة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 4(1)، 200–230.
- عبد اللطيف، طارق محمد عبد الوهاب (2024). أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية الحكومية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 15(1)، 2985–3017.
- العبيدي، عماد فتح الله، والفخفاح، حمادي. (2023). تأثير العلاقة بين تطور الأنظمة المصرفية والممارسات المحاسبية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(1)، 652–668.
- مرقص، أكرم سامي، وعوض، سامح سالم (2023). أثر تطبيق التحول الرقمي على تحسين بيئة المعلومات المحاسبية في ضوء معايير IFRS. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 5(3)، 1–41.
- مصرف ليبيا المركزي. (2005). قانون المصارف رقم 1 سنة 2005. طرابلس، ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي. (2024). قرار رقم 4 لسنة 2024 بشأن اعتماد دليل الحوكمة للقطاع المصرفي. طرابلس، ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي. (2025). قرار رقم 18 لسنة 2025 بشأن اللائحة التنظيمية للقطاع المصرفي. طرابلس، ليبيا.
- مفتاح، امباركة سالم؛ أحمد، صالح خميس (2024). التحول الرقمي وأثره على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية الواقعة بمدينة سرت.مجلة البيان العلمية، 17، 48–63.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Chinudzi Gladmore, Takudzwa C. Maradze & Thabani Nyoni (2020) "The impact of digital banking on the performance of commercial
- Farahmita, A. (2019). The relevance of fair value after the adoption of IFRS 13 fair value measurement and the role of audit committee. ResearchGate.
- Inaam M. Al-Zwyalif, (2020), IT Governance and its Impact on the Usefulness of Accounting Information Reported in Financial Statements", International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, No. 2, PP.83-93.
- Yang, X. (2025). Research on the impact of digital transformation on the quality of corporate accounting information. Journal of Computer Technology and Electronic Research, 2.